الدكتور إحسان محمد الحسن

عراق البعث

الثورة والتنمية والتحديث

1968-1981



الثورة والتنمية والتحديث
(دراسة عن تجربة العراق الثورية في مجالات التنمية والتحديث)

بقلم : الدكتور احسان محمد الحسن

قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد :
1981

إن أبرز ما يميز الثورات الناجحة هو انبثاقها من غمار واقعها الخاص وقدرتها على التقاط المؤشرات الهامة في حركة هذا الواقع وتحقيق الانتصار على معوقات تحركه وتطوره إلى أمام ومن ثم اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتغييره وتطويره بالاتجاه الذي يحقق تحولاً نوعياً في حياة المجتمع الذي تنبثق منه الثورة ، وهذا التحول يشمل كافة الميادين الاقتصادية والسياسية والثقافية . وهذا ما حدث فعلاً بالنسبة لثورة السابع عشر من تموز القومية الاشتراكية. فالثورة أدت إلى تبديل أنماط السلوك والعلاقات الاجتماعية للمواطنين كافة وبدلت بنى المجتمع التحتية والفوقية بطريقة مبرمجة ومخططة ومستوحاة من أفكار وتعاليم وممارسات وأهداف الحزب القائد حزب البعث العربي الاشتراكي . غير أن التحولات الجذرية التي مرّ بها المجتمع خلال عصر الثورة لم تحدث إلا بعد قيام القيادة السياسية بتهيئة عدة متغيرات اجتماعية وحضارية وانسانية كان لها الفضل الكبير في توجيه مسيرة المجتمع نحو الأطر والاستراتيجيات التي رسمتها القيادة لتحقيق التقدم والتطور والتنمية والنهوض . فالثورة ضمنت للقطر الاستقلال والتحرر السياسي وخلصته من التبعية الاقتصادية والسياسية التي كانت مفروضة عليه خلال العهود الاستعمارية والديكتاتورية والرجعية ، وكرست القيم والممارسات الديمقراطية والشعبية وبادرت عى تنمية القطر وتصنيعه وتحديثه في شتى المجالات ، ونشرت الثقافة والتربية والتعليم بين المواطنين ، ونشرت مبادىء تكافؤ الفرص الاجتماعية وتخفيف الفوارق

الطبقية وتحرير المرأة من القيود الاجتماعية البالية التي كانت مفروضة عليها ومساواتها مع الرجل في الواجبات والحقوق ، وحققت المكاسب الكثيرة للطبقة العمالية والفلاحية ودافعت عن حقوقها المشروعة . وأخيراً حفزت المواطنين على تحقيق التوازن بين نشاطات العمل ونشاطات الفراغ واستثمار الأوقات الحرة في ممارسة نشاطات الفراغ والترويح والابداع التي تطور شخصياتهم وتزيد من كفاءاتهم في أداء مهام العمل والانتاج .

قبل شرح وتحليل أثر الثورة العراقية في تنمية وتحديث القطر في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والانسانية ينبغي علينا تحديد المفاهيم العلمية لمصطلحي التنمية والتحديث . التنمية هي أحداث تغييرات جوهرية في الهياكل والبنى التحتية والفوقية للمجتمع أي الهياكل والبنى المادية وغير المادية . والتغييرات في الهياكل البنيوية للمجتمع تكون مدروسة ومبرمجة ولها وسائل وخطط واستراتيجيات مركزية ومتفق عليها من قبل المسؤولين . وعملية التنمية الناجحة ا تحتاج إلى أموال طائلة تستثمر في المشاريع التنموية التي تعطى لها الأفضلية وموارد وجهود بشرية جبارة وقدرات تنظيمية وادارية وأوقات طويلة . والتنمية لا تنصب على الجانب الاقتصادي من النشاط الانساني فحسب بل تتناول الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية والخلقية والاسرية . وهذا معناه بأن قطاعات وأجهزة المجتمع وما تؤثر عليها من أحكام وقوانين وضوابط سلوكية وأخلاقية معرضة للتنمية والتطوير وذلك من خلال تحولها من شكل لآخر . أما التحديث (Modernization) الذي هو عملية مادية واجتماعية وحضارية فإنه يتعلق بالتنمية طالما أن التنمية ترمي إلى التحديث أي تجديد القوى والامكانات والمؤسسات البنيوية وما يرافقها من عادات وتقاليد وأحكام وقوانين تحدد أنشطتها ومساراتها الوظيفية والتحولية . إن التحولات الاقتصادية في المجتمع كتحول الاقتصاد من زراعي اقطاعي إلى صناعي اشتراكي تستلزم تحديث بقية المؤسسات الاجتماعية التي تتفاعل مع البنى الاقتصادية وتحديث الأفكار والقيم والممارسات التي تهيمن على حياة الانسان وجوانبها المختلفة .

الثورة والتنمية الاجتماعية :

تعتبر مسألة التنمية مسألة مركزية بالغة الأهمية ، وهي تبرز في مجتمعنا العراقي وفي المجتمعات المماثلة على أنها القضية الأولى بعد الاستقلال السياسي والاقتصادي والقضية الأكثر الحاحاً والتي تتطلب حلولاً عاجلة وشاملة ، وقد أدرك حزب البعث العربي الاشتراكي أهمية التنمية بالنسبة لتطور البلاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي وأولاها اهتماماً كبيراً ووضع كل ما تيسر من الامكانات المادية والبشرية في سبيل التعجيل بها في كافة القطاعات والمرافق . واهتمت قيادة الحزب والثورة في القطر العراقي بمسيرة التنمية ولاحقت تطورها بنفسها سواء على الصعيد العام أم التفصيلي[1] . ولم يقتصر ذلك الاهتمام على الجوانب الاقتصادية للتنمية فقط ، بل تم تركيز خاص على الجوانب الاجتماعية أيضاً إدراكاً منها بأن عملية التنمية هي عملية شاملة تمس القطاعات الانتاجية والقطاعات الاجتماعية والانسانية والقيمية في آن واحد حيث أن المؤسسات البنيوية للمجتمع مكملة الواحدة للأخرى ، وأن أي تغيير في احداها لا بد أن يترك آثاره وانعكاساته على المؤسسات الأخرى[2] . كما أن تنمية القطاع الاقتصادي يجب أن تسير جنباً إلى جنب مع تنمية القطاع الاجتماعي والحضاري طالما أن هناك علاقة متفاعلة بين الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية والحضارية للمجتمع . فالتقدم الاقتصادي الذي لا يرافقه تقدم اجتماعي وانساني مماثل لا يمكن أن يكتب له النجاح نظراً لكون التقدم الاقتصادي يعتمد عادة على قاعدة اجتماعية وحضارية تدعم حركته وتحدد طبيعته وترسم اتجاهاته وتمنحه زخماً وفاعلية وداينميكية وتؤمن استقراره ونجاحه في المجتمع[3] .

إن ظاهرة التنمية هي ظاهرة مادية واجتماعية وحضارية معقدة تمتد جذورها إلى البنية الاجتماعية برمتها وتتأثر بعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية متشعبة وتؤثر على التراكيب المادية والحضارية في المجتمع بصورة متكافئة يمكن قياسها وتخمين أبعادها وفي نفس الوقت ضبط زخمها واتجاهاتها وانعكاساتها بطريقة تسبب تقدم

وتطور المجتمع ليس في النواحي المادية فحسب بل في النواحي الاجتماعية والقيمية والانسانية[4] وحركة التنمية في العراق لا يمكن أن تأخذ مكانها دون وجود العوامل الاجتماعية والحضارية التي تعزز عناصرها واتجاهاتها وتدفعها إلى أمام ، وإذا اعتمدت على العوامل المادية فقط واهملت العوامل الاجتماعية والحضارية فإنها لا بد أن تتعثر وتجابه الصعوبات والمعوقات . وتجربة العراق الرائدة في مجالات التنمية التي بدأت تشق طريقها باستمرارية وفاعلية بعد ثورة السابع عشر من تموز عام ١٩٦٨ هي خير دليل لتوضيح أثر العوامل الاجتماعية والحضارية في عمليات التنمية الاقتصادية الشاملة . فالعراق خلال العهود الرجعية والدكتاتورية بداية كان يملك نفس الثروات الطبيعية الكامنة ونفس الموارد البشرية الخلاقه . إلا أنه لم يستطع الدخول في المراحل الأولى للتنمية ويقطع أشواطاً متميزة في التصنيع والتحديث الشامل إلا بعد الثورة . وكان هذا بدافع عدة متغيرات اجتماعية وحضارية وانسانية وفرتها له قيادة الحزب والثورة كالاستقلال والتحرر السياسي وتصميم وعزم القيادة على تحديث وتصنيع القطر وتنميته في شتى المجالات والميادين الحياتية والمجتمعية ، ونشر القيم والممارسات القومية والاشتراكية والانسانية التي يؤمن بها الحزب القائد كحب العمل والتضحية والشجاعة وتحمل المسؤولية والاعتزاز بتراث وماضي الأمة العربية المجيدة وغيرها[5] . ومثل هذه العوامل الاجتماعية والحضارية والقيمية هي التي اشعلت الشرارة الأولى للتنمية والتطور الشامل في العراق وهي التي وضعت القطر في طريقة الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي الصحيح وهي التي مهدت لتنفيذ خطط ومشاريع التنمية القومية التي انتهجتها الثورة منذ بدايتها .

إن أساليب وخطط التنمية الاجتماعية في القطر العراقي لم تتناول جانباً معيناً من جوانب المجتمع دون الجوانب الأخرى . فالتنمية الاجتماعية في العراق كانت عملية شاملة استهدفت تطوير الانسان والمجتمع على حد سواء ، وكانت عملية مركزية اعتمدت على خطط اجتماعية مدروسة دراسة علمية ومستوحاة من أفكار

وتعاليم الحزب القائد ومن تراث الأمة العربية المجيدة. وقد اهتمت عملية التنمية الاجتماعية في العراق بعد ثورة السابع عشر من تموز بالمسائل الجوهرية التالية :

١ ـ تنمية وتطوير الجوانب الفكرية والتربوية والأخلاقية والانسانية عند الفرد وذلك لما يتمتع به الفرد من أهمية بالغة في تكوين المجتمع ورسم صفاته الأساسية .

٢ ـ تنمية وتطوير المؤسسات البنيوية التي يتكون منها البناء الاجتماعي كالمؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية بما يتلاءم مع أيديولوجية وطموحات الحزب القائد وما يتلاءم مع خصوصية المجتمع العربي وتراثه والمرحلة الحضارية التاريخية التي يمر بها في الوقت الحاضر .

٣ ـ تنمية العادات والتقاليد والقيم العربية الأصيلة كالشجاعة والتضحية في سبيل الآخرين ونكران الذات وتحمل المسؤولية وحب العمل الجماعي والتعاون مع الآخرين والتواضع والصدق والاخلاص في العمل ، اضافة إلى محاربة العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية السلبية والضارة كالأنانية وحب الذات والطائفية والاقليمية ، والتحيز والتعصب بجميع أشكاله وصوره وضعف الشعور بالمسؤولية ، والسلبية تجاه العمل الاجتماعي . . . الخ .

٤ ـ العمل على محاربة أسباب الطبقية والتمايز الاجتماعي وذلك من خلال تغيير الأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفئات والشرائح الاجتماعية بما يؤدي إلى المساهمة الفعالة في تحقيق المجتمع العربي الاشتراكي الموحد .

٥ ـ تسريع عملية التحول الاجتماعي التي يمر بها قطرنا العراقي ووطننا العربي وذلك من خلال معرفة ماهية قوانين السكون والداينميكية الاجتماعية .

٦ ـ تنمية الممارسات الديمقراطية في المجتمع وذلك من خلال نشر ودعم مبادىء الديمقراطية الشعبية التي تعتقد بحرية العمل النقابي والمهني وحرية انتخاب المجالس الوطنية والتشريعية والشعبية وحرية المرأة . . . الخ .

ارتفاع المستوى المعاشي للمواطنين :

منذ ثورة السابع عشر من تموز شهد العراق تحسناً ملحوظاً في مستواه المعاشي وتقدماً مطرداً في أحواله الاجتماعية والثقافية والحضارية . فزيادة مدخولات ومصروفات العائلة وما واكبها من تغييرات جوهرية في طراز معيشتها وأساليب حياتها ونماذج بيئتها وطرق تفكيرها وسلوكيتها قد طور المستوى المعاشي والاجتماعي للسكان بحيث أصبح معظم أفراده أكثر قابلية وكفاءة على تحمل أعباء المسؤولية الاجتماعية والخلقية والوطنية . غير أن تطور السكان في مستواه المعاشي والمادي وما أحدثه هذا التطور من انعكاسات ونتائج اجتماعية وحضارية لم يكن وليد الصدفة ولم يحدث بصورة تلقائية وعشوائية . إن ظاهرة تحسن الأوضاع الاقتصادية والمادية في العراق هي ظاهرة متاصلة فى تواجد جملة عوامل مادية وغير مادية كانت السبب المباشر في خلقها وانبعاثها وديمومتها . كما أن الظاهرة كانت ولا تزال خاضعة لقواعد وأساليب تخطيطية وتنموية حازمة انتهجتها القيادة السياسية في العراق بعد ثورة السابع عشر من تموز لتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي في القطر ، هذا التطور الذي لا بد أن يضعه عاجلاً أم آجلاً في مصاف الأقطار المتقدمة في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية والحضارية .

تنعكس التحولات المادية التي شهدها العراق منذ ثورة تموز عام ١٩٦٨ في تحسن المستويات المعاشية لابنائه خصوصاً أبناء الطبقات العمالية والكادحة وأبناء الطبقات الوسطى والمهنية ، وتنعكس أيضاً في ظواهر التصنيع والتحضر والتنمية الشاملة التي تركت آثارها وانعكاساتها على البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي

بصورة ملحوظة . فقد ارتفع معدل دخل الفرد العراقي من ٤٠ دينار في عام ١٩٥٠ إلى أكثر من ٣٢٠ دينار في عام ١٩٨٠ . وكان هذا الارتفاع لمعدل دخل الفرد نتيجة حتمية لاستغلال الموارد والخيرات الطبيعية في القطر، التصنيع والتكنولوجيا، تضخم انتاجية العمل وانشار الثقافة والتربية والتعليم بين الجماهير[٦] . وقد صاحب ارتفاع المعدلات الاسمية والحقيقية لمعدل الدخل زيادة مماثلة في الطلب على الحاجات الأساسية والكمالية وزيادة في الاستثمار والتوفير ولعبت الفئات العمالية والفلاحية والكادحة والمهنية الدور الكبير في احداث مثل هذه الزيادة في الطلب والاستهلاك والتوفير والاستثمار . وقد ترك هذا كلفة مضاعفاته وانعكاساته الاقتصادية الايجابية على الاقتصاد القومي بحيث تحول المجتمع العراقي من مجتمع متخلف إلى مجتمع نام ومتطور اقتصادياً . وساعد ارتفاع معدل دخل الفرد العوائل العراقية العمالية والكادحة على مقابلة احتياجاتها المختلفة ولعب دوراً شاخصاً في تطوير مستوياتها الاجتماعية والحضارية . شهد المستوى المعاشي لابناء الفئات العمالية والمهنية التي تشكل نسبة ٨٠٪ من أبناء المجتمع العراقي تحسناً ملحوظاً منذ عام ١٩٥٠ . فقد انخفض معدل عدد الأفراد الذين يسكنون في الغرفة الواحدة من ٣,٤ في عام ١٩٥٠ إلى ١,٢ في عام ١٩٨٠ وذلك بسبب تطور صناعة البناء في العراق وتنفيذ عدداً كبيراً من المشاريع السكنية في المدن الكبيرة المزدحمة بالسكان . وارتفع معدل مصروفات العائلة العمالية والمهنية على المواد الغذائية من ٢ دينار شهرياً في عام ١٩٥٠ إلى ٢٠ دينار شهرياً في عام ١٩٨٠[٧] . وارتفعت معدلات نفقات العائلة العمالية والمهنية على الملابس من ١,٢ دينار شهرياً في عام ١٩٥٠ إلى ١٠ دنانير شهرياً في عام ١٩٨٠ . وارتفعت نفقات هذه العائلة على العناية والاشراف الصحي وشراء العقاقير الطبية من ٠,٤ دينار شهرياً في عام ١٩٥٠ إلى ٥ دينار في عام ١٩٨٠ . وارتفعت نفقات العائلة على وسائل الترفيه والترويح من ٠,٨ دينار شهرياً في عام ١٩٥٠ إلى ٥,٥ دينار شهرياً في عام ١٩٨٠ . وارتفعت معدلات نفقات العائلة على شراء المطبوعات كالجرائد والمجلات والكتب من ٠,٣ دينار شهرياً في عام ١٩٥٠ إلى ٣ دينار شهرياً في عام ١٩٨٠[٨] . إن الانتعاش

والرفاهية الاقتصادية التي شهدتها العوائل العمالية والمهنية في العراق منذ عام ١٩٥٠ ساعدت الكثير من هذه العوائل على اكتساب الثقافة والتربية والتعليم والدخول إلى المهن والأعمال المهمة التي يحتاجها المجتمع المتطور . وأمر كهذا ساعدها على الانتقال الاجتماعي وتحسين أحوالها الاجتماعية والحضارية والسياسية .

من الواضح أن تحسن الأحوال المادية والاجتماعية للعائلة قد ساعدها على تربية أطفالها تربية جيدة وقويمة نظراً لمقدرتها على تهيئة الشروط والمستلزمات البيئية والمادية التي يحتاجها الأطفال وقت نموهم وتنشئتهم الاجتماعية كتهيئة السكن المريح والجو الملاءم للدراسة والتحصيل العلمي واللوازم الحياتية الأخرى التي يحتاجونها في حياتهم اليومية . اضافة الى تزويدهم بقواعد وأسس التربية الخلقية والاجتماعية الفاضلة التي تؤثر في سلوكهم وعلاقاتهم مع الآخرين في المجتمع[٩] . وتطور الأحوال الاقتصادية في العائلة غالباً ما يسبب تماسك وقوة العلاقات الاجتماعية بين الزوج والزوجة وزيادة التفاهم بينهما الأمر الذي يبعد خطر الطلاق عن العائلة . فالفقر الذي قد تتعرض إليه العائلة غالباً ما يسبب سوء العلاقات الزوجية وارتفاع حوادث الطلاق في المجتمع وتبعثر أفراد العائلة واضطراب طرق وأساليب التربية العائلية والخلقية[١٠] . تشير الاحصائيات في العراق إلى أن أغلب حالات الطلاق التي تحسم في المحاكم العراقية يعزى سببها المباشر إلى عامل الحرمان الاقتصادي الذي تتعرض إليه العائلة . ولكن تحسن الوضع الاقتصادي والمادي لمعظم العوائل العراقية خصوصاً بعد التقدم والازدهار الاقتصادي الذي أحرزه العراق مؤخراً سبب زيادة التوافق والانسجام بين الزوجين وقوى الأواصر العائلية والقرابية وكون الحياة الاسرية السعيدة . إلا أن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن العائلة العراقية متحررة من المشكلات والعقبات الحياتية التي تعترض سبيلها . فكلما تقدمت وارتقت معالم الحياة الاجتماعية والحضارية كلما ازدادت وتعقدت وتفاقمت مشكلات العائلة .

محو الأمية وانتشار الثقافة والتربية والتعليم :

الأمية هي من أخطر الآفات والأمراض الاجتماعية التي جابهت العراق في الزمن الماضي ولا زالت تجابهه . وقد لعبت الدور الخطير في عرقلة ومنع تقدمه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتكنولوجي ، وعرضت أبناءه لمشاكل سيكولوجية واجتماعية من الصعوبة بمكان حلها والقضاء عليها . ومن أخطار الأمية شيوع الجهل والمرض والفقر والتخلف الفكري والثقافي في المجتمع واستفحال العادات الاجتماعية الضارة وضعف انتاجية العمل وفي أغلب الأحيان انقسام المجتمع إلى فئات وعناصر متناقضة ومتصارعة الواحدة مع الأخرى في جميع المجالات والميادين الحياتية كالميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والعقائدية . وجميع هذه الأخطار والتحديات التي تجلبها هذه المشكلة الاجتماعية للمجتمع قد أثرت تأثيراً سلبياً في حيوية وفاعلية وداينميكية مجتمعنا العراقي منذ الفترة الزمنية التي ابتلى بها ، أي منذ أكثر من خمسمائة عام خصوصاً عندما كان تحت الاحتلال الأجنبي المتمثل في الاستعمار التركي والاستعمار البريطاني الذي تعرض إليه العراق لفترة طويلة من الزمن . وقد حاول الاستعمار بكل ما يملك من قوة وبأس فرض واقع الجهل والأمية والتخلف على العراق لكي لا تقوم له قائمة ولكي يبقى متخلفاً حضارياً ومادياً وعلمياً وتكنولوجيا وراء الأقطار الأخرى خصوصاً وإن الاستعمار يعلم علم اليقين بأن الأمية تطيل فترة بقائه وسيطرته على العراق والوطن العربي وتخلق مشاكل جديدة للشعب كالفقر والأمية والمرض والفرقة والانقسام[١١] .

يشير التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي بأن الأمية المتفشية بين أوساط واسعة جداً من المواطنين وبخاصة في الريف هي من أكبر وأخطر معوقات التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق . ولا يمكن رفع مستوى الجماهير في هذه الميادين وبناء مجتمع متقدم وثوري قادر على مواجهة مشكلات العصر ومتطلباته المعقدة . . . كما لا يمكن للعراق أن

يؤدي دوره الثوري الطليعي في تحرير الأمة العربية وبناء دولتها الاشتراكية الموحدة مع بقاء هذه النسبة العالية من الأمية بين صفوف الشعب[١٢] . لذلك فإن النضال لمحو الأمية وبأسرع وقت ممكن يعتبر من أهم ميادين نضال الحزب ونشاطه وعلى النجاح فيه يتقرر الكثير من المسائل الحيوية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذا القطر الذي يتحمل فيه حزب البعث العربي الاشتراكي شرف ومسؤولية قيادة التحولات الثورية . لهذا التفتت قيادة الحزب والثورة في القطر العراقي إلى هذه المشكلة الحساسة فأعطتها أولوية العمل والمبادرة إذ قررت اتخاذ جميع التدابير والاجراءات الحازمة لحلها والتخلص من آثارها بأسرع وقت ممكن وذلك من خلال التشريعات والصلاحيات التي منحتها للسلطات التربوية في القطر لمجابهتها والتصدي لها وتكريس الجهود العلمية المدروسة للقضاء عليها . لهذا فتحت مئات المدارس الابتدائية ومراكز محو الأمية والمدارس الشعبية في طول القطر وعرضه وجندت الاعداد الكبيرة من المعلمين للعمل فيها وشنت حملات التوعية الجماهيرية لدفع المواطنين غير المتعلمين على الذهاب إلى مراكز محو الأمية والمدارس الشعبية لاكتساب المعرفة والتخلص من فاقة الجهل والأمية[١٣] .

ومن الجدير بنا أن نوضح في هذا البحث العلمي أهم الانجازات التي حققتها السلطة الثورية في القطر بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي في الميادين الثقافية والتربوية والعلمية . إن الجهود التي بذلتها الدولة في محاربة الأمية ونشر التعليم بين الجماهير الشعبية قد تكللت بالنجاح إذ انخفضت نسبة الأمية من ٨٥٪ في عام ١٩٥٠ إلى ٦٠٪ في عام ١٩٧٥ ، وتعمل الثورة وحزبها القائد على القضاء عليها وتخليص القطر من شرورها في عام ١٩٨٥ ، وذلك من خلال تحويل التعليم الأساسي من تعليم اختياري الى تعليم الزامي ومضيها في تأسيس المزيد من المدارس النظامية ومراكز محو الأمية والمدارس الشعبية في جميع أرجاء البلاد وحث الآباء والأمهات على ارسال أولادهم إلى المدارس في السن القانونية التي تؤهلهم على القبول فيها . وقد شرعت الثورة لائحة التعليم الالزامي ومحو الأمية في عام

١٩٧٦ والتي الزمت فيها جميع الآباء والأمهات على تسجيل أولادهم في المدارس من سن ٦ سنوات إلى سن ١٢ سنة وفرضت العقوبات القانونية (الحبس أو الغرامة النقدية) بحق العوائل التي لا تلتزم ببنود هذه اللائحة التربوية أي التقاعس عن ارسال أولادها إلى المدارس . ولائحة محو الأمية فرضت على جميع الأميين والأميات ممن تتراوح أعمارهن بين ١٥ سنة إلى ٤٥ سنة الذهاب إلى مراكز محو الأمية لاكمال مرحلتي الأساس والتكميل ثم التوجه إلى المدارس الشعبية . وفرضت اللائحة العقوبات القانونية بحق الذين يمتنعون عن الذهاب إلى مراكز محو الأمية لتعلم القراءة والكتابة والمعلومات والفنون الحضارية الأخرى التي لا يستطيع المواطن الاستغناء عنها في الوقت الحاضر .

وقد صاحبت ظاهرة انخفاض نسب الأمية ظاهرة أخرى وهي ارتفاع عدد الطلبة للمراحل الدراسية كافة . فقد ارتفع عدد طلبة المدارس الابتدائية إلى أكثر من مليونين طالب وطالبة في عام ١٩٨٠ ، وازداد عدد طلبة الدراسة الثانوية إلى أكثر من نصف مليون طالب وطالبة ، وازداد طلبة الجامعات من ٥٧٤١ طالباً وطالبة في عام ١٩٥٨ إلى أكثر من ١٠٠,٠٠٠ طالب وطالبة في عام ١٩٨٠ ما عدا طلبة الكليات العسكرية في القطر . ورافق تضخم عدد الطلبة تحولات جوهرية في طرق التدريس والمناهج الدراسية ، علاقة المعلمين والأساتذة بالطلبة ، سياسات واستراتيجيات التربية والتعليم[١٤] . إن السياسة التربوية الحديثة التي اختطتها الدولة تتلخص في تحويل التعليم إلى تعليم اشتراكي في مبادئه وموضوعي في طبيعته وعلمي في أسلوبه وممارساته . وتبنت سياسة التربية الحديثة في القطر موضوع تأميم المدارس والجامعات الأهلية والغاء الأجور الدراسية وتحويل التعليم في جميع مراحله إلى تعليم مجاني ومفتوح لجميع فئات وعناصر الشعب . وقد تمخضت عن هذه السياسة التربوية نشر الثقافة والتعليم بين الجماهير بسرعة منقطعة النظير خصوصاً بين أبناء العائلات العمالية والفلاحية ، إذ لم يعد العامل الاقتصادي عقبة في طريق ارسال الابناء إلى المدارس والمعاهد العالية لا سيما بعد رفاهية هذه

الفئات الاجتماعية التي صاحبت عمليات التحضر والتصنيع . لذا ازداد عدد أبناء العمال والفلاحين والكادحين في المدارس ودور العلم بحيث تمكن هؤلاء من احراز مكاسب ثقافية واجتماعية وحضارية ساعدتهم في القضاء على مشاكلهم وقللت الفوارق الطبقية بينهم وبين الشرائح والفئات الاجتماعية الأخرى .

تعميق الممارسات الديمقراطية والشعبية :

إن من أهم مؤشرات التنمية السياسية في العراق شيوع وتعميق الممارسات الديمقراطية والشعبية التي ظهرت للعيان بعد ثورة السابع عشر من تموز وقد ارتبطت القيم والممارسات الديمقراطية والشعبية بهدف الحرية الذي يعتبر من الأهداف المركزية والاستراتيجية لحزب البعث العربي الاشتراكي . فالحرية كانت وما زالت شعاراً رائجاً بين الحركات والتيارات السياسية في الوطن العربي في الوقت الذي كانت فيه مطلباً جماهيرياً يعبر عن تطلع الجماهير لأداء دورها في معركة النهوض القومي والتحرر الوطني . ومع ذلك فإن أياً من هذه الحركات لم يستطع أن يعبر عن إيمانه بهذا الهدف ، بل على العكس من ذلك فقد تعرضت الحرية إلى تشويه وتزييف كان الهدف منه امتصاص نقمة الجماهير وتعطيل دورها .

في هذه الأجواء أعلن حزب البعث العربي الاشتراكي عن أهدافه في النضال القومي فكانت الحرية بمضمونها السياسي والاجتماعي هدفاً مركزياً من أهداف الحزب ، تشكل إلى جانب الوحدة والاشتراكية حلاً كاملاً وموحداً لتناقضات الواقع العربي والتحديات التى يواجهها . وهنا لا بد من تأكيد مسألة مهمة وهي أن إيمان الحزب بالحرية لم يكن مصدره نابعاً من رغبة ذاتية مجردة في مسايرة تلك التيارات في رفعها شعار الحرية ، أو لملامسة عواطف الجماهير التي كانت تتطلع لهذا الهدف المبدئي ، وإنما كان هذا الايمان نابعاً من إدراك الحزب لدور الحرية في حياة الجماهير باعتبارها ضرورة تاريخية لحركة النضال العربي على طريق مواجهة الحاضر وبناء المستقبل .

وطبيعي هنا أن ينعكس هذا الايمان بالحرية على تجربة الحرب بعد قيام ثورة ١٧ تموز . ذلك أن القيمة الحقيقية للمبادىء والأهداف إنما تأخذ مداها الكامل من خلال قدرة الحركة الثورية على تحويل هذه المبادىء إلى واقع مادي ملموس يحدث التغيير المطلوب في حياة الجماهير . وهكذا فقد دأبت القيادة السياسية على تعميق الممارسة الديمقراطية في الوسط الجماهيري تعبيراً عن هذا الايمان المبدئي ولتصبح هذه الممارسة صيغة مبدئية أخرى من صيغ التعامل بين الثورة وجماهيرها . لقد تم التعبير عن الهوية الديمقراطية للثورة حال انبثاقها من خلال التأكيد على أن عملية استلام السلطة بحد ذاتها إنما تأتي تحديداً كوسيلة لتحقيق أهداف الحزب الجماهيرية وليست كغاية مطلقاً . وعلى هذا الأساس فلم تكن هناك ومنذ اللحظات الأولى أية نية وأي توجه للاستئثار بالسلطة أو احتكارها . إذ وضع فهم لمشاركة في السلطة ضمن إطار فهمها كوسيلة لتنفيذ الأهداف الجماهيرية الواسعة . وقد ترجمت الثورة مقاصدها بهذا الاتجاه من خلال عملها المكثف للقضاء على كل الاجراء السلبية التي سادت تعامل القوى السياسية وصولاً إلى تحقيق تضامن هذه القوى حول برنامج عمل واضح ينفذ خطة الثورة القومية التقدمية، ويتصدى لمهمات الكفاح ضد التحديات الامبريالية والصهيونية والرجعية .

إن تشريع قانوني المجلس الوطني والمجلس التشريعي لمنطقة الحكم الذاتي إنما يعتبر خطوة متطورة على طريق النهج الديمقراطي الذي اختطته الثورة كما ويمكن التأكيد أيضاً على أن وجود القانونين إنما يأتي دعماً للخطوات الديمقراطية التي خطتها الثورة وتأكيداً عليها كحرية العمل النقابي والحزبي وتوطيد العلاقة بين القيادة والجماهير وتكوين المجالس الشعبية وانتخاب أعضائها بالطرق الديمقراطية . . . الخ . إن التجربة الديمقراطية الحقيقية لا يمكن أن توجد أبداً بوجود القانونين المذكورين وبمعزل عن مجمل الخطوات الديمقراطية التي أرست الثورة دعائمها . فالثورة لا تؤمن بالديمقراطية كعمل موسمي وكصناديق اقتراع ، وإنما تؤمن بها كممارسات يومية متأصلة وكنهج يومي ثابت على كافة الأصعدة وفي

كافة المؤسسات . إن الديمقراطية الثورية التي تؤمن بها تختلف عن صيغ الديمقراطيات الموسمية في كونها وسيلة التعامل اليومي الثابت بين الجماهير في المدرسة والمصنع والمزرعة وفي كافة مؤسسات الثورة ، إنها لا تتجسد من خلال الهياكل وإنما من خلال الانسان . فبدون الانسان الديمقراطي لا يمكن تصور قيام مؤسسة ديمقراطية أساساً ، لذلك يبدو أن الديمقراطية الثورية إنما تستكمل شروط نجاحها من خلال تأكيدها على ضرورة وجود أطراف المعادلة الأساسية جميعاً وفي آن واحد . إنها تشترط وجود الانسان الديمقراطي مثلما تشترط وجود المؤسسة الديمقراطية هي قبل ذلك تشترط الممارسة اليومية لهذا النهج دون الاكتفاء بالممارسات الموسمية .

أما الجوانب التطبيقية في الممارسات الديمقراطية التي وجدت طريقها إلى التطبيق منذ اليوم الأول لقيام الثورة فتتناول المسالك التالية :

١ ــ دعم وبرمجة نشاط المنظمات الشعبية والمهنية وتوفير الأجواء المناسبة لهذه المنظمات للتعبير عن نفسها ودورها في تأطير عمل الجماهير ومساهماتها في بناء التجربة .

٢ ــ تأكيد الادارة الديمقراطية لوسائل الانتاج والعمل على جعل الادارة في خدمة الشعب وما يعنيه ذلك من مواجهة حاسمة للادارة البيروقراطية ولكل مظاهر السلوك الروتيني ، كما جرى في انتخاب الشركة العامة للخياطة بحضور الرفيق الرئيس القائد .

٣ ــ اتاحة الفرصة لجميع المواطنين للتعبير عن آرائهم بما يخدم المسيرة ويؤمن أفضل الصيغ العملية للبناء والتغيير الثوريين كما حدث أثناء مناقشة ورقة عمل انخفاض الانتاجية وسائر الندوات المماثلة .

٤ ــ الاهتمام بصيغ النقد البناء الهادف إلى تقويم الأخطاء التي قد ترافق بعض

أشكال التطبيق بهدف الوصول إلى أفضل هذه الأشكال انسجاماً مع المبادىء وقبولاً لدى الجماهير ، كما هو الشأن في المؤتمرات الزراعية السنوية والندوات التي تخصص لمناقشة واقرار المنهاج الاستثماري وخطة التجارة الخارجية .

٥ ــ تشريع قانون المجلس الوطني والمجلس التشريعي لمنطقة الحكم الذاتي ومن ثم اجراء الانتخابات العامة لاختيار ممثلي الشعب من أعضاء المجلسين ، حيث كان ذلك تتويجاً لهذه المسيرة الديمقراطية وبما أكد إيمان القيادة بالجماهير ودورها الفاعل في ارساء أسس المجتمع الثوري في هذا القطر على طريق المجتمع الشامل .

قانون الرعاية الاجتماعية والتحولات الاشتراكية :

إن قانون الرعاية الاجتماعية الذي أصدره مجلس قيادة الثورة بتاريخ ٢٨/ ٦/ ١٩٨٠ هو من أحد المكاسب والمنجزات التي حققتها قيادة الحزب والثورة للجماهير لكي تكون قادرة على إحتلال مركزها المؤثر في عملية البناء والتحول الاشتراكي . فالقانون يعتبر الفقر والحاجة الاقتصادية مسؤولية لا تقع على عاتق الأفراد الفقراء والمحتاجين أنفسهم بل تقع على عاتق الدولة باعتبارها من أهم وأكبر مؤسسات المجتمع . لذا تعهدت الدولة بموجب بنود هذا القانون انقاذ المجتمع من مشكلة الحاجة والعوز المادي وذلك من خلال منح المساعدات المالية للفقراء والمحتاجين[١٥] . ومنح هذه المساعدات يتم عن طريق صندوق رعاية الاسرة . ويقدم هذا الصندوق المساعدات المالية لهؤلاء الذين تقل دخولهم الشهرية عن الحد الأدنى للعيش كالمتقاعدين الذين يتقاضون الرواتب التقاعدية المنخفضة أو العاطلين عن العمل بسبب العاهات الجسمانية أو العقلية التي تلازمهم وتمنعهم عن أداء العمل وجميع الفقراء والمحتاجين الذين يستحقون الرعاية الاجتماعية من قبل الدولة . ويهتم قانون الرعاية الاجتماعية بتأسيس وإدارة دور الدولة التي تتولى

رعاية الأطفال والصغار والأحداث الذين يعانون من حالات التفكك الاسري أو من فقدانهم أحد الوالدين أو كليهما وتوفير الأجواء السليمة لهم للتعويض عن الحنان العائلي الذي افتقدوه. وأخيراً يعالج القانون مشكلة رعاية وتدريب وتأهيل المعوقين بعد أن يقسمهم إلى أصناف مختلفة حسب حالات العوق التي يعانون منها كالمعوقين بدنياً والمعوقين عقلياً ونفسياً والمكفوفين والمعوقين العاجزين كلياً . ويؤكد القانون على فتح مراكز خاصة لرعاية وتأهيل هذه الأصناف المختلفة من المعوقين ويتعهد في نفس الوقت إيجاد العمل الملاءم لهم بعد تدريبهم وتأهيلهم على العمل الذي يستطيعون القيام به خدمة لأنفسهم وعوائلهم والمجتمع الكبير .

لم يكن تشريع قانون الرعاية الاجتماعية وليد الصدفة العابرة وإنما جاء بعد دراسات موضوعية عن واقع المجتمع وطبيعته وحاجات أبنائه المادية والمعنوية . ومن أهم هذه الدراسات التي تشخص واقع ومعطيات المجتمع وماهية مشكلاته وطرق معالجتها التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي يعبر خير تعبير عن اديولوجية الحزب ويوضح كيفية ترجمة هذه الاديولوجية إلى واقع عمل يكفل تقدم المجتمع والانسان في جميع ضروب الحياة وتفرعاتها المختلفة . إن تشريع قانون الرعاية الاجتماعية يعبر عن الاشتراكية الانسانية التي يحملها الحزب القائد ، هذه الاشتراكية التي ترمي إلى نقل وسائل الانتاج والملكية من القطاع الخاص إلى القطاع الاشتراكي لكي تستطيع هذه أن تشارك مشاركة فعالة في زيادة كمية الانتاج الاشتراكي وتحسين نوعيته وتوزيع عائداته على جميع المواطنين توزيعاً عادلاً يضمن لهم الحياة الكريمة المرفهة والخالية من الاستغلال والتسلط والقهر الاجتماعي(١٦) . وتحت ظروف كهذه يستطيع المواطنون الاخلاص للمجتمع والتفاني في خدمته والعمل على تحقيق أهدافه القريبة والبعيدة الأمد .

وتشريع قانون الرعاية الاجتماعية يجسد تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية بين المواطنين كافة . فالقانون يضمن المواطنين بكافة شرائحهم الاجتماعية

وخلفياتهم المهنية ضد العوز المادي والبطالة والظروف الحياتية المؤسفة التي قد يتعرضون إليها . ويتعهد بمعالجة حالات العوق الجسماني والعقلي التي تصاحب بعض المواطنين بغية التخلص من آثارها السلبية . ويعالج المشكلات المعاشية والاجتماعية والتربوية والنفسية للأطفال الذين ليس لديهم عوائل مؤهلة تتولى تدريبهم ورعايتهم وحمايتهم من شرور الحياة. ومثل هذه الالتزامات الانسانية التي يتكفل بها قانون الرعاية الاجتماعية لا بد أن تخفف الفوارق الاجتماعية والطبقية بين المواطنين وتقضي على أسباب التمايز الاجتماعي والحواجز السيكو اجتماعية الموجودة بينهم . وحقيقة كهذه تسهم مساهمة فعالة ومجدية في نشر المبادىء والممارسات الاشتراكية والانسانية بين المواطنين وتجعلهم قادرين على تحمل مسؤولياتهم الاجتماعية والوطنية كاملة والمضي قدماً نحو بناء الصرح الحضاري لمجتمعهم وأمتهم(١٧) .

إن قانون الرعاية الاجتماعية كما تشير النتائج الأولية لتطبيقه ساعد على نشر الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية بين المواطنين كافة . فالقانون ضمن المواطن ضد العوز والحاجة المادية وحالات العوق المختلفة التي قد يتعرض إليها خصوصاً حالات العوق الجسماني والعقلي . إن الفقر والمرض والحاجة الاجتماعية لم تعد بعد تشريع القانون عقبات تحول دون تحقيق طموحات وأهداف المواطنين بالعيش حياة كريمة ومرفهة مستقرة ولم تعد تعرقل طموحاتهم في أشغال الأعمال التي تتلاءم مع قدراتهم الجسمانية والعقلية التي من خلالها يستطيعون تقديم الخدمة النافعة والبناءة لعوائلهم وللمجتمع الكبير الذي يعيشون فيه ويتفاعلون معه . ولم تعد تتناقض مع طموحاتهم الذاتية في التمتع بالحياة وممارسة أنشطتها الترويجية والابداعية التي تنتج بالنهاية في مضاعفة فاعليتهم ومقدرتهم على العمل والانتاج وتحمل المسؤوليات الاجتماعية الأخرى الملقاة على عاتقهم من قبل المجتمع . وفي مثل هذه الظروف تعم الرفاهية الاقتصادية في المجتمع بعد قيام كل مواطن فيه بتنفيذ واجباته الانتاجية إزاء المجتمع(١٨) . وتعم الرفاهية الاجتماعية عندما يشعر

المواطن بأن المجتمع قد وفر أسباب الضمان والطمأنينة والاستقرار والسعادة .

وأخيراً لا بد أن يلعب قانون الرعاية الاجتماعية الدور الكبير في ترسيخ ونشر القيم والممارسات الاشتراكية والانسانية في المجتمع . فالقانون يحمل الدولة مسؤولية معالجة الفقر والحاجة والعوز المادي وبقية المشكلات الاجتماعية والعقلية التي يعاني منها المواطنون . بينما في السابق خصوصاً خلال العهود الاقطاعية والدكتاتورية والرجعية كانت هذه المشكلات تقع على عاتق الفقراء والمحتاجين أنفسهم أو تقع على عاتق الأغنياء والمتنفذين أو جمعيات البر والاحسان . ولكن التجارب الموضوعية في العراق والأقطار النامية تشير إلى فشل الأغنياء والمتنفذين وجمعيات البر والاحسان في معالجة مشكلات الفقر والمرض والحاجة الاجتماعية التي تجابه المواطنين . وإن الفقراء والمحتاجين لا يستطيعون التغلب على مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية بأنفسهم حيث أن السيطرة على هذه المشكلات وتذليلها يقع خارج نطاق قدراتهم وإمكانياتهم الذاتية . والأغنياء والمتنفذون غالباً ما يتهربون من دفع الأموال الكافية لمعونة واسعاف الفقراء والمحتاجين . وجمعيات البر والاحسان هي جمعيات هزيلة لا تمتلك الموارد والامكانيات المادية والادارية ولا تستطيع القضاء على مشكلات الفقر والحاجة الاجتماعية . لذا والحالة هذه أصبح واجباً على الدولة انقاذ المجتمع من مشكلات الفقر والمرض والأمية والجهل . لهذا بادرت الدولة بدافع من فلسفتها الاشتراكية والانسانية نحو حماية المجتمع من الأخطار والتحديات المادية والاجتماعية التي تواجه المواطنين . فشرعت قوانين الضمان الاجتماعي والقضاء على الأمية والطب المجاني والرعاية الاجتماعية . ومثل هذه القوانين تعطي المجتمع العراقي طابعاً اشتراكياً وإنسانياً وتقدمياً متميزاً . هذا الطابع الذي لا بد أن يسهم في تعزيز وتعميق القيم والممارسات القومية والاشتراكية والانسانية في المجتمع خدمة لأهدافه التكتيكية والاستراتيجية التي يسعى جاهداً لتحقيقها وإبراز معالمها المتميزة في كل مكان .

تغير الأوضاع الاجتماعية للمرأة العراقية :

بعد ثورة السابع عشر من تموز تغيرت المكانة الاجتماعية والحضارية للمرأة العراقية بصورة أكثر وضوحاً وفاعلية . وقد سايرت التغيرات التي طرأت على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمرأة جملة التغيرات الحضارية والاجتماعية والمادية التي شهدها القطر نتيجة للجهود الجبارة والمثمرة التي بذلتها قيادة الحزب والثورة في تنمية وتطوير المجتمع في شتى المجالات والميادين الحياتية . بيد أن استراتيجية ثورة السابع عشر من تموز عام ١٩٦٨ المتعلقة بمسألة المرأة هي استراتيجية نابعة من المبادىء القومية والاشتراكية والانسانية لحزب البعث العربي الاشتراكي ، هذه المبادىء التي تعتقد بحتمية تحرير المرأة العربية من القيود الاجتماعية والضغوط الحضارية التي فرضتها عليها الأنظمة الاقطاعية والرجعية والدكتاتورية التي حكمت الوطن العربي لفترات طويلة من الزمن[١٩] . وقد حاولت هذه المبادىء الخيرة تغيير الدور المتدني الذي كانت تحتله المرأة العربية في السابق وفي نفس الوقت العمل من أجل دعم مركزها وكيانها المهم الذي تتطلبه المرحلة الثورية المعاصرة التي يمر بها مجتمعنا العربي .

يقول الرفيق المناضل صدام حسين رئيس الجمهورية العراقية في كتابه « عن الثورة والمرأة » بأن تحرير المرأة الكامل من جميع القيود الرجعية والمتخلفة التي فرضت عليها خلال العهود السابقة عهود الظلام والاستلاب والاستغلال هو من الأهداف المركزية لقيادة الحزب والثورة . وإن المرأة نصف المجتمع وإذا لم تكن واعية ومتحررة فإن المجتمع برمته سيكون متخلفاً وغير متحرر[٢٠] . كما يؤكد التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي على ضرورة تحرير المرأة العربية وفي نفس الوقت يربط ربطاً عقلانياً بين تخلف المرأة العربية وتخلف وجمود المجتمع العربي . كما يشير التقرير بأن هدف تحرير المرأة العربية من القيود الاقتصادية والاجتماعية والشرعية القديمة والبالية وتهيئة الظروف الملائمة التي تؤمن مشاركتها الكاملة والفعالة في عملية تنمية وتطور المجتمع العربي

هي من الأهداف الجوهرية لحزب البعث العربي الاشتراكي[21] . ويضيف التقرير قائلاً بأن تخلف المرأة العربية في الميادين الحضارية والاجتماعية والمادية هو من العراقيل الأساسية التي تمنع تقدم وتطور المجتمع العربي . إن تخلف المرأة العربية كمشكلة اجتماعية وحضارية يؤثر تأثيراً سلبياً على جميع ميادين وأنشطة الحياة خصوصاً تلك التي تتعلق بواجبات المرأة في المجتمع كتنشئة وتربية الأطفال ، تزويد مؤسسات المجتمع والدولة بالطاقات البشرية الخلاقة التي تحتاجها وأخيراً المشاركة في عملية بناء وتقدم وتنمية المجتمع .

ومن الجدير بالملاحظة هنا بأن التزام القيادة السياسية بالتطبيق الدقيق لمبادىء الحزب حول قضايا ومشكلات المرأة كان وراء جميع التغيرات التي طرأت على المنزلة الاجتماعية للمرأة العراقية خلال فترة السبعينات . ومن الضروري الاشارة إلى هذه التغيرات المهمة التي جاءت مواكبة للتغيرات الاجتماعية والحضارية والمادية الشاملة التي شهدها القطر منذ منتصف هذا القرن خصوصاً بعد ثورة السابع عشر من تموز . فعلى الصعيد التعليمي والثقافي بدأت النساء العراقيات منذ تأسيس وزارة المعارف العراقية عام ١٩٤١ يلعبن الدور المؤثر في توجيه وتنفيذ السياسية التربوية خصوصاً بعد ازدياد عدد المدرسات والطالبات في المدارس . فقد ازداد عدد الطالبات في المدارس الابتدائية من ٤٦٢ طالبة في عام ١٩٢٠ إلى ٢٣٤٢٩ طالبة في عام ١٩٤٠ ، واستمر عدد الطالبات بالزيادة المطردة حتى بلغ ٧٦٥٠٧٢ طالبة في عام ١٩٧٧[22] . وازداد عدد الطالبات في المراحل الدراسية المختلفة زيادة مماثلة لزيادة الطالبات في المدارس الابتدائية خلال الفترة الزمنية المحددة أعلاه . ومن الجدير بالملاحظة أن جميع اللوائح التربوية التي شرعتها وزارة التربية كانت تؤكد على مبدأ تكافؤ الفرص الثقافية بين الطلبة والطالبات من حيث القبول في المدارس ومؤسسات التعليم العالي ، أشغال الأعمال والمهن وأخيراً الرواتب والأجور والمخصصات . وبفضل سياسة تكافؤ الفرص الثقافية بين الطلبة والطالبات أصبحت إعداد الطالبات المقبولات في المدارس والمعاهد

العالية تقريباً متساوية لأعداد الطلبة المقبولين في هذه المدارس والمعاهد خصوصاً بعد ثورة ١٧ تموز عام ١٩٦٨ . فمثلاً ارتفعت نسبة طالبات المدارس الابتدائية من ٢٥٪ في عام ١٩٥٥ إلى ٤٨٪ في عام ١٩٧٧ ، وارتفعت نسبة طالبات المعاهد والكليات والجامعات من ١٨٪ في عام ١٩٥٥ إلى ٤٠٪ في عام ١٩٧٧ .

إلا أن انتشار التعليم الأساسي والعالي بين الاناث خصوصاً في السنوات القليلة الماضية لا بد أن يترك اثاره الايجابية في هيكل التوزيع المهني للأعمال حسب متغير الجنس . ففي الوقت الحاضر يشاهد المرء تزايد إعداد النساء اللواتي يشغلن الأعمال الروتينية والادارية والمهنية ولم تبق مهنة واحدة سواء كانت هذه المهنة قديمة أو حديثة إلا ودخلتها المرأة العراقية وبرهنت كفاءتها واقتدارها على أشغالها والقيام بمهامها ومتطلباتها . إن عدد النساء العاملات في المهن البيروقراطية والادارية والفنية خصوصاً المعلمات والطبيبات والممرضات والمكتبيات والمهندسات والباحثات الاجتماعيات والمحاميات الاقتصاديات والصيدلانيات . . . الخ أخذ في الزيادة السريعة كل عام . وهناك نسبة عالية من القوى العاملة النسوية تشتغل في المصانع والتعاونيات والمزارع الجماعية ومزارع الدولة وفي المؤسسات الخدمية والترفيهية . كما استطاعت المرأة العراقية مؤخراً الدخول في سلك الشرطة والأمن والقوات المسلحة لمشاركة زميلها الرجل في أداء مهامه الأمنية والعسكرية والدفاعية التي يحتاجها المجتمع وقت السلم والحرب . ويمكن اثبات زيادة عدد النساء العاملات بالأرقام التالية التي تشير إلى ارتفاع القوى العاملة النسوية من٥ ,٢٪ في عام ١٩٥٧ إلى ١٨٪ في عام ١٩٨٠[٢٣] .

إن قيادة الحزب والثورة في القطر العراقي فتحت المجال أمام المرأة بأشغال المراكز الحساسة في نقابات العمال والمنظمات المهنية وفي الوزارات والمديريات العامة وسمح للمرأة الانتماء إلى الأحزاب السياسية والممارسة العمل السياسي والمشاركة في انتخابات المجالس الوطنية والتشريعية . وفعلاً انتمت آلاف النساء إلى حزب البعث العربي الاشتراكي ، وفي انتخابات المجلس الوطني التي عقدت عام ١٩٨٠

شاركت مئات الألاف من النساء فيها وصوتن للمرشحين الذين يتجاوبون مع طموحاتهن وأهدافهن في المجتمع . إلا أنه منذ الخمسينات من هذا القرن ساهمت المرأة بصورة فعالة في النضال الذي خاضه الحزب ضد القوى الرجعية والامبريالية ولعبت الدور الكبير في اسقاط النظم الرجعية والدكتاتورية التي حكمت العراق .

وتغير الوضع الاجتماعي للمرأة في العائلة . فبعد أن كانت المرأة تحتل مكانة ثانوية ولا تشارك في اتخاذ القرارات التي تحدد مصير العائلة والأطفال أصبحت الآن تحتل مركزاً متميزاً في العائلة خصوصاً بعد ارتفاع مستواها الثقافي والعلمي وخروجها إلى العمل أسوة بزوجها أو اخوانها . إن المرأة العراقية المعاصرة تستشار في قضايا زواجها ، وبعد الحصول على موافقتها بالزواج تشارك زوجها في تكوين وبناء العائلة الجديدة التي يتساوى فيها كل من الرجل والمرأة . فالمرأة في العائلة العراقية الحديثة تشارك زوجها في اتخاذ القرارات المتعلقة بتربية الأطفال وتحديد نمط العلاقات الاجتماعية مع الأقارب ورسم السياسة المالية للعائلة والاشراف على دراسة وتخصص الأبناء ومشاركتها أو عدم مشاركتها في العمل الاقتصادي خارج البيت وهكذا . ونتيجة للظروف المعقدة التي يعيشها المجتمع العراقي والتي ظهرت بعد تحضر وتحديث وتصنيع القطر أصبحت المرأة العراقية المعاصرة تشغل دورين اجتماعيين متكاملين دور ربة البيت ودور العاملة أو الموظفة أو الخبيرة خارج البيت . وحالة كهذه جعلت المرأة تقف على صعيد واحد مع الرجل في الحقوق والواجبات الاجتماعية الأمر الذي رفع قيمتها وأهميتها في المجتمع ومكنها من اشغال دورها الطبيعي والمساهمة في بناء وتطوير وتنمية المجتمع في شتى المجالات والميادين .

العمال والفلاحون :

منذ قيام ثورة السابع عشر من تموز بادرت القيادة السياسية بوحي من أفكار ومبادىء وتعليم الحزب الاشتراكية والانسانية بتغيير البنية الاجتماعية التقليدية

والرجعية للمجتمع العراقي والقضاء على سلبياتها وتناقضاتها الأساسية . فقد خففت الفوارق المادية والاجتماعية والنفسية الكبيرة التي كانت موجودة بين الشرائح والطبقات الاجتماعية بحيث أصبحت هناك مرونة اجتماعية بينها . وقد تجسدت هذه المرونة الاجتماعية بقابلية أعضائها على تحسين أحوالهم المعاشية والاجتماعية والثقافية ومقدرة بعضهم على الانتقال الاجتماعي إلى الفئات والشرائح المهنية والوسطى . ودافعت قيادة الحزب والثورة عن العمال والفلاحين واعتبرتهم من أهم الشرائح الاجتماعية في المجتمع وذلك لكثرتهم العددية وأهمية واجباتهم وأعمالهم الانتاجية الخلاقة للمجتمع ، وتعرضهم للظلم والاضطهاد والتعسف الاجتماعي خلال العهود الاقطاعية والاستبدادية والرجعية . يقول الرفيق الاستاذ ميشيل علق في كتابه « البعث والاشتراكية » لا شك أن للطبقة العاملة في الوطن العربي بصورة عامة وفي القطر العراقي بصورة خاصة دوراً كبيراً وأساسياً في هذه الظروف التاريخية وفي هذه المعركة المصيرية ، وكيف لا يكون ذلك والطبقة العاملة والكادحة بصورة عامة هم أكثرية الشعب الساحقة ، هم الذين يعملون وينتجون ويبنون ويعمرون . هم يقاتلون ويقاومون ويضحون بدمائهم عندما تدق ساعة المعركة . هذا الدور الخطير للطبقة العاملة لم يكن معترفاً به ، ولذلك كانت بلادنا غارقة في النوم وغارقة في التخلف ومعرضة وخاضعة للاستعمار ، للاحتلال ، لأبشع أنواع الاستغلال والاستبداد لأن دور الكادحين لم يكن بعد قد اكتشف ، لم تسلط عليه الأنوار، لم تعلن تلك الحقيقة إعلاناً واضحاً وصريحاً فكان ذلك عصر التخلف . ويضيف الاستاذ ميشيل قائلاً : ثم بدأت تباشير الثورة تطل على أرض العروبة منذ عشرات السنين ونمت بذور الثورة الفكرية شيئاً فشيئاً حتى ظهرت الحركات المنظمة التي نادت بدور الشعب ودور الطبقة العاملة ودور الفلاحين والمثقفين الثوريين ودور الجنود أبناء الشعب وكان ذلك تقدماً محسوساً بالنسبة إلى الماضي .

أما الرفيق الدكتور إلياس فرح فيثمن في كتابه « تطور الايديولوجية العربية

الثورية : الفكر الاشتراكي دور الطبقة العاملة العربية في حركة المجتمع وأهميتها في عمليات الانتاج الاجتماعي والتقدم الثوري فيقول أن الطبقة العاملة هي الضمانة الثورية الحقيقية لالتحام ايديولوجية الثورة العربية بالمواقف السياسية ذات الطابع الاستراتيجي أو التكتيكي الظرفي والضمانة لعدم تصدع هذه العلاقة أو تشويهها . فالوحدة العربية لا يبنيها إلا الكادحون والاشتراكية لا يمكن أن تتحقق إلا بقيادة الطبقة العاملة . إن الطبقة العاملة إذن كما يقول الدكتور فرح الأداة الأساسية لتحقيق هدف التحرير ، كما هي الصانعة الكبرى للوحدة ، لذلك فإن الكفاح المسلح لا يستكمل شروط ثوريته إلا إذا كانت قاعدته الأساسية وقيادته في آن واحد تنتميان إلى الطبقة العاملة .

وبعد تأكيد ايديولوجية الحزب على الدور القيادي الذي يمكن أن تلعبه الطبقة العاملة في مسيرة وتقدم المجتمع وتحقيق أهدافه القصيرة والبعيدة الأمد بادرت القيادة السياسية في القطر العراقي على العمل والنضال من أجل رفع مكانة وسمعة الطبقة العاملة بالنسبة للشرائح والطبقات الأخرى في المجتمع إذ اعتبرتها صاحبة المصلحة الحقيقية في بناء وتنمية وتطوير المجتمع العربي بصورة عامة والقطر العراقي بصورة خاصة . لهذا بذلت ما في استطاعتها على تحسين أوضاعها المعاشية والمادية من خلال رفع قدرتها الشرائية وتوفير العمل المثمر لها والدفاع عن حقوقها الاجتماعية والسياسية والمهنية . وشرعت قانون العمل رقم ١٥١ لسنة ١٩٧٠ وقانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم ٣٩ لسنة ١٩٧١ . فبموجب هذه القوانين سمح للعمال المشاركة في مجالات التخطيط والتنفيذ وتحمل المسؤوليات الكاملة إزاء تنفيذ خطط العمل . اضافة إلى منح الحريات لممثلي الطبقة العاملة بالمساهمة في نشاطات الهيئات واللجان العليا للدولة كمجلس التخطيط والمجلس الزراعي . وقانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال ساهم مساهمة فعالة في حماية العمال ضد المرض والبطالة والشيخوخة والتعرض للحوادث المؤسفة ، وساعد على رفع مستوياتهم المعاشية والاجتماعية .

كما بادرت الدولة بنشر الثقافة والتربية والتعليم بين أبناء الطبقة العاملة من خلال فتح مراكز محو الأمية والمدارس والمعاهد العليا لهم وتحفيزهم على الذهاب إليها والاستفادة منها وتقديم الحوافز المادية والمعنوية لأفرادها الذين يبرزون في مجالات العلم والمعرفة . كما تعهدت القيادة السياسية ضمان الحقوق السياسية والقانونية لأبنائها من خلال اتاحة المجال لهم بالمشاركة في عملية التصويت السياسي لانتخاب ممثليهم في المجلس الوطني ومنحهم حرية تكوين النقابات العمالية والمنظمات الجماهيرية والشعبية التي تدافع عن حقوقهم ومركزهم الاجتماعي .

والمكاسب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي قدمتها قيادة الحزب والثورة للفلاحين لا تقل عن تلك التي قدمتها لاخوانهم العمال . فالمنهج الثوري الاشتراكي لثورة السابع عشر من تموز يعتبر عملية الاصلاح الزراعي مرحلة أساسية على طريق تحقيق الثورة الزراعية الشاملة التي تستهدف تحرير الفلاحين من أي شكل من أشكال الاستغلال والتسلط وبناء الريف الاشتراكي المزدهر . إن الانجازات الجذرية والتطور النوعي التي شهدها القطاع الزراعي في ظل الثورة ارتبطت بالمنهج الاشتراكي وبهدف بناء الريف المتطور عبر الخطط والمناهج العلمية التي تؤكد على زيادة كمية الانتاج الزراعي وتحسين نوعيته وخلق علاقات الانتاج السليمة التي يؤكد على أهميتها التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي . شهد الريف العراقي منذ الثورة توسعاً في القطاع الاشتراكي بأوجهه الثلاث مزارع الدولة والمزارع الجماعية والمزارع التعاونية وجعله قطاعاً سائداً ومتطوراً ، فقد انشئت لحد الآن ٤١ مزرعة دولة يعمل فيها أكثر من ١٤ الفاً من العمال والفنيين الزراعيين . وازداد عدد المزارع التعاونية التي تديرها الجمعيات الفلاحية التعاونية ، فقد بلغت حتى عام ١٩٧٨ (١٩٢٩) جمعية يشتغل فيها ٣٦٥ ألف فلاح وفلاحة .

ومع التطور الذي حصل في أنماط استغلال الأراضي الزراعية واتاحة المجال أمام الفلاحين باستثمار أراضيهم استثماراً ناجحاً بعد تغيير علاقات الانتاج المتخلفة

التي كانت سائدة في الريف العراقي خلال العهود الاقطاعية والرجعية فقد انتشرت وتعمقت الثقافة الاشتراكية في عموم الريف من خلال تكثيف العمل السياسي والتربوي وتكريس الممارسات الثورية لرفع وعي الفلاحين وعموم سكان الريف وتطوير قدراتهم في المجالات كافة انطلاقاً من مبدأ الثورة بأن الانسان هو الهدف والوسيلة معاً وأن تطور القوى البشرية يشكل الشرط الحاسم لنجاح التحولات وتطوير العملية الزراعية بكافة مراحلها وأوجهها . ومن أهم المنجزات التربوية والاجتماعية التي حصل عليها الفلاحون في ظل الثورة ما يلي : ـ

١ ـ شمول جميع سكان الريف بالحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية الالزامي وانتظامهم في آلاف المراكز لتعلم القراءة والكتابة ومواصلة التعليم في المدارس الشعبية .

٢ ـ نشر القيم والممارسات الاجتماعية الجديدة بين الفلاحين كقيم التعاون والعمل الجماعي والشعور بالمسؤولية والاخلاص في العمل واحترام العمل اليدوي وتقييم المرأة ومساواتها مع الرجل . وقد أدى الباحثون والمرشدون الاجتماعيون في الريف الدور الكبير في اشاعة وبلورة هذه القيم والممارسات الجديدة .

٣ ـ الاستخدام النشيط للوسائل الارشادية والعمل على ادخال الفلاحين في دورات تدريب وتأهيل مكثفة بغية تطوير قابلياتهم وزيادة مهاراتهم الفنية .

وبالرغم من التطور النوعي الذي طرأ على ظروف العمال والفلاحين في القطر بعد الثورة نتيجة للمنجزات التاريخية التي حققتها القيادة السياسية لهم والتي قللت الفوارق الاجتماعية والمادية والثقافية بينهم وبين بقية الفئات والشرائح الاجتماعية فإن ظروف العمال والفلاحين لا تزال دون مستوى الطموح بيد أن القيادة ماضية على تحقيق المزيد من المنجزات والمكاسب لهم ، وإن العمال

والفلاحون أنفسهم مصممون على البذل والعطاء في سبيل زيادة الانتاجية وتحسين نوعيتها وتكوين العلاقات الانسانية مع الادارة والمسؤولين وبقية أعضاء وفصائل المجتمع .

التوازن بين أنشطة العمل وأنشطة الفراغ والترويح :

أثرت التحولات الاجتماعية والحضارية والمادية التي شهدها القطر العراقي بعد ثورة السابع عشر من تموز في مواقف ونظرة أبنائه إزاء توزيع الوقت بين أنشطة العمل وأنشطة الفراغ والترويح فقبل الخمسينات من هذا القرن لم يميز أبناء الشعب العراقي بين أوقات العمل وأوقات الفراغ ولم تتيسر لهم الفرص للتفكير بمجالات الفراغ وأنشطتها . إلا أنه بعد دخول معالم التصنيع الحديث إلى المجتمع وبعد ارتفاع مستويات المعيشة للأفراد على كافة خلفياتهم الاجتماعية وانحداراتهم الطبقية تطورت أنشطة الفراغ والابداع وبدأت الفئات السكانية على اختلاف خلفياتها الاجتماعية تتهافت عليها وتشارك فيها وتستفيد من أهدافها واتجاهاتها الترويحية والسيكولوجية والتربوية . وبدأ المواطنون العراقيون يميزون بين أوقات العمل وأوقات الفراغ ولا يمزجون بينهما . وهذه الحقيقة أصبحت واضحة وجلية بعد معرفة أغلب أبناء المجتمع علاقة نشاطات ومجالات الفراغ بزيادة الانتاجية وتطوير الشخصية . ومن الجدير بالذكر أن علماء اجتماع العمل والفراغ استطاعوا مؤخراً التوصل إلى حقيقة مفادها بأن مشاركة الانسان في مجالات العمل يساعد على تحسين ظروفه الاقتصادية ويحقق له الرفاهية المادية ، غير أنه لا يضمن سعادته النفسية ولا يضمن تحقيق آماله الاجتماعية والروحية[٢٤] . لذا أصبح من ضرورات الحياة خصوصاً بالنسبة للمجتمعات الصناعية الراقية التركيز على مجالات وأنشطة الفراغ والابداع وتحفيز الانسان على المشاركة فيها والتفاعل معها خصوصاً وأن ميل الانسان نحو الدخول في ميدان العمل فقط واهماله كلياً لميادين الفراغ والابداع غالباً ما يقتل عنده طاقاته الجسمانية ومواهبه العقلية والذكائية ، وهذا ما ينتج في النهاية ضعف قابلياته على العمل وتخلف قواه وامكانياته الخلاقة والمبدعة[٢٥] .

وبعد دخول هذه المفاهيم الجديدة التي تؤكد على ضرورة التوازن بين العمل والفراغ إلى العراق بادرت الدولة بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي بانتهاج سياسة جديدة ترمي إلى زيادة ساعات الفراغ والاستفادة منها عن طريق ممارسة أنشطة الفراغ والترويح الايجابية وتحفيز الأفراد على المشاركة فيها . ويمكن تلخيص النتائج النهائية لهذه السياسة بالنقاط التالية :

١ ــ اختزال أوقات العمل من ٦٠ ساعة أسبوعياً في عام ١٩٥٠ إلى ٤٢ ساعة أسبوعياً في عام ١٩٧٥ .

٢ ــ مضاعفة أنشطة الفراغ والابداع التي تتلاءم مع مختلف الأعمار ومختلف الانحدارات والخلفيات الاجتماعية .

٣ ــ نشر وتعميم خدمات وأنشطة الفراغ والترويح لتشمل جميع الفئات والعناصر السكانية بعد أن كانت قبل عام ١٩٥٨ تحت احتكار واستغلال الطبقات العليا والبرجوازية في المجتمع .

٤ ــ زيادة كمية النقود التي تصرفها العائلة المتوسطة الحال على أنشطة الفراغ والترويح من ٨٠٠ فلساً شهرياً في عام ١٩٥٠ إلى ٥,٥ دينار شهرياً في عام ١٩٨٠ .

إن تحسن الأحوال المعاشية للمواطنين شجعهم على تقييم نشاطات الفراغ والابداع وتقدير أهميتها في تطوير شخصية الانسان ورفع مكانته الاجتماعية . لكن المشاركة في مجال الفراغ والتفكير في وسائل التسلية والترفيه كان أمراً مستحيلاً في المجتمع العراقي عندما كان الشعب يئن من فاقة الفقر والبؤس ومن التخلف الاجتماعي والحضاري ومن براثن الجهل والأمية التي استورثها من العهود الماضية التي ابتلى بها عندما كان تحت نفوذ الاستعمارين العثماني والبريطاني . لذا لم يفكر المواطن الاعتيادي في ظل هذه الظروف القاهرة بماهية وأهمية وسائل الفراغ والترويح بل كان مشغولاً في تدبير أموره الاقتصادية والاجتماعية المتخلفة . وبعد

تقدم العراق اقتصادياً وتحوله اجتماعياً وحضارياً بدأ المواطن يدرك أهمية وسائل الفراغ والترويح وضرورة مزاولتها . وبدأت الدولة تخطط لتنمية وسائل الفراغ وتشجيع المواطنين على ممارستها والتفاعل معها . من هنا ظهرت الحاجة التي تميز بين مجال العمل ومجال الفراغ وأصبح من الضروري توزيع أوقات المواطن على متطلبات العمل ومتطلبات الفراغ والترويح .

بيد أن مفهوم العمل ينبغي أن يكون متصلاً مع مفهوم الفراغ حيث أن كل واحد منهما مكمل للآخر طالما أن عمل الانسان يساعده على تكوين وخلق الفراغ بصورة مباشرة أو غير مباشرة . والفراغ الذي هو ابتعاد الانسان عن العمل لساعات معينة يعمل على تقوية وتعزيز طاقاته الجسمانية والعقلية والتي غالباً ما تمكنه من انجاز وتلبية المتطلبات المتشعبة لعمله المعقد في هذا الزمن(٢٦) . وبعد فهم وادراك هذه الحقيقة المتعلقة بالتفاعل المشترك بين العمل والفراغ بادرت الدولة بوضع الخطط والمشاريع التي تستهدف تطوير وتنمية خدمات الفراغ لكي تنطبق مع حاجات المواطنين إليها . واستثمرت الأموال الطائلة من أجل تنفيذها ووضعها في متناول أيدي الأفراد . وبعد ظهور وسائل الفراغ المتشعبة في المجتمع كالتلفزيون ، الجرائد والمجلات والكتب ، الحدائق والمتنزهات العامة ، المكتبات العامة ، المتاحف الاثرية ، السياحية والاصطياف ، النوادي والجمعيات ، المسارح والسينمات والمقاهي ، المسابح والمناطق الاثرية . . . الخ . بدأ الناس يتذوقونها ويميلون نحو المشاركة فيها والتفاعل معها . وهنا بدأ معظم الأفراد على اختلاف خلفياتهم وانحداراتهم الاجتماعية والطبقية يدركون أهميتها ويحاولون تحقيق التوازن بين متطلبات العمل ومتطلبات الفراغ(٢٧) .

وأخيراً تبذل قيادة الحزب والثورة في الوقت الحاضر محاولات جبارة ترمي إلى مساعدة الجماهير على الاستفادة من نشاطات الفراغ والابداع ذات المضمون الثقافي والحضاري والاجتماعي وذلك من خلال نشرها بين الجماهير وترسيخها في المجتمع وتخفيض نفقات المساهمة بها والاستفادة منها . فوزارة الثقافة والاعلام تقوم

بتعضيد ونشر وتوزيع الكتب والأبحاث والدراسات ذات المفهوم الانساني الرفيع والأهمية التراثية والاجتماعية العالية وتعرضها على الجماهير بأسعار مخفضة جداً بحيث يستطيع كل مواطن شراءها والاستفادة منها . كما أن الدولة تشجع جميع المواطنين على السياحة والاصطياف في داخل القطر وخارجه وتشرف على المسارح والسينمات من خلال تنظيم مناهجها وأنشطتها وتحديد أسعار بطاقات الدخول إليها بشكل يساعد المواطن ذا الدخل المتوسط والمحدود على الذهاب إليها والتمتع بعروضها وحفلاتها الاسبوعية أو الموسمية . ومثل هذه الاجراءات التي تعتمدها الدولة إزاء مسألة الفراغ والترويح لا بد أن ترسخ المفاهيم الاشتراكية في نفوس الأفراد والجماعات وتساعد المجتمع على المضي في طريق الاشتراكية والتقدم والنهوض الشامل .

الخاتمة :

إن التحولات الاجتماعية والحضارية السريعة التي شهدها القطر العراقي بعد ثورة السابع عشر من تموز عام ١٩٦٨ والتي انعكست في ميادين التنمية الاجتماعية ، المستوى المعاشي للمواطنين ، محو الأمية والثقافة والتربية والتعليم ، المرأة ، الرعاية الاجتماعية وأخيراً العمل والفراغ هي مؤشرات موضوعية لحركة وديناميكية المجتمع العراقي ودلالات مادية لنهوضه وتقدمه وتنميته الشاملة . وإذا ما استمرت هذه التحولات على ما هي عليه الآن فإن البنى التحتية والفوقية للمجتمع لا بد أن تتطور وتتقدم تقدماً مطرداً له انعكاساته المؤثرة في الانسان وبيئته الطبيعية والاجتماعية . وهنا ينتقل مجتمعنا العراقي من مرحلة حضارية نامية إلى مرحلة حضارية متقدمة ومتطورة تضمن للانسان العربي تكامل شخصيته وتوازنها وإعادة ثقته بنفسه وإمكانيته البشرية الخلاقة وتحقيق استقلاليته وهدافه المصيرية التي يعيش من أجلها ، وفي نفس الوقت تمكن المجتمع العراقي الذي هو جزء من المجتمع العربي من احتلال مكانته المرموقة بين مجتمعات العالم والمساهمة الجدية والفاعلة في تطوير الحضارة الانسانية .

المصادر والمراجع :

(١) التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي ، بغداد ، مطابع دار الحرية ، ١٩٧٤ ، ص ٢٤٤ .

(٢) الحسن ، احسان محمد (الدكتور) . الأسس الاجتماعية والحضارية للتصنيع في الوطن العربي ، بحث منشور في مجلة قضايا عربية ، العدد التاسع ، أيلول ١٩٨٠ ، ص ١٦٢ .

(3) Lewis, A. The Theory of Economic Growth, London, 1955, P. 165.

(4) Moore, W. The Impact of Industry, Prentice hall, Englewood Cliffs, P.P. 5 - 7.

(٥) الحسن ، احسان محمد (الدكتور) : النتائج والانعكاسات الاجتماعية للتصنيع في العراق ، بحث منشور في مجلة البحوث الاقتصادية والادارية العدد ٤ ، تشرين الأول ١٩٨٠ ، ص ٦٥ـ ٦٦ .

(6) Al - Hassan, Ihsan M. Social Structure and Family Charge in Iraq under conditions of Inudstrialization, A Ph. D. Thesis in Sociology of the Hungarian Academy of Sciences, Budapest, 1977, P. 14.

(7) Ibid., P. 15, Plus the Annual Abstract of Statistics, Ministry of Planning, Iraq, 1980.

(8) Ibid., P. 16.

(9) Goode, W. World Revolution and Family Patterns, the Free Press of Glencoe, 1963, P. 140.

(١٠) الشيباني ، ضياء . العائلة في حي جميلة ، اطروحة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، ١٩٧٤ .

(١١) فرح ، الياس (الدكتور) . الأبعاد السياسية للحملة الوطنية الشاملة لمكافحة الأمية في العراق ، التقرير النهائي والتوصيات لمؤتمر بغداد لمحو الأمية الالزامي ، بغداد ، ١٩٧٦ ، حي ٨٨٩ .

(١٢) التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي ، ص ١٦٧ .

(١٣) حمادى ، صبري . الحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية : المستلزمات والأبعاد . مقالة منشورة في مجلة تعليم الجماهير ـ مجلة متخصصة ، العدد ١٢ ، السنة الخامسة ١٩٧٨ ، ص ١٥٨ .

(١٤) الحسن ، احسان محمد (الدكتور) . التحول الاجتماعي في المؤسسات الثقافية والتربوية في العراق ، مقالة نشرت في جريدة الجمهورية البغدادية بتاريخ ٢٦/ ٩/ ١٩٧٨ .

(١٥) قانون الرعاية الاجتمعية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٠ الذي أصدره مجلس قيادة الثورة بتاريخ ٢٨/ ٦/ ١٩١٠ .

(١٦) بعض المنطلقات النظرية التي أقرها المؤتمر القومي السادس لحزب البعث العربي الاشتراكي في عام ١٩٦٣ ، القيادة القومية ، المكتب الثقافي ، ص ٧٤ .

(١٧) البروفسور اندراش هيكدش . تقسيم العمل والبناء الاجتماعي للاشتراكية ، ترجمة الدكتور احسان محمد الحسن بحث منشور في مجلة البحوث الادارية والاقتصادية في جامعة بغداد ، العدد الأول لسنة ١٩٧٩

(١٨) نامق ، صلاح الدين (الدكتور) : أسس التنمية الاقتصادية في البلاد العربية ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص ٢٧ ـ ٢٩ .

(١٩) فرح ، الياس (الدكتور) . المرأة في اديولوجية ونضال حزب البعث العربي الاشتراكي ، بيروت ، ١٩٧٦ ، ص ١٠ .

(٢٠) صدام حسين (رئيس الجمهورية العراقية) . عن الثورة والمرأة ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٧ .

(٢١) التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي ص ١٦٥ .

(٢٢) ارجع إلى بحث الاتحاد العام لنساء العراق الموسوم «دور العلم والتكنولوجيا في التنمية القومية» الذي قدم إلى الحلقة الدراسية الموسعة المنعقدة في شهر حزيران عام ١٩٧٨ ، بغداد .

(٢٣) ارجع إلى احصاءات القوى العاملة للنساء ، الاتحاد العام لنساء العراق .

(24) Maldague, M. The Concept of Leisure, an atticle Published in Free Time and Self fulfillemtn, Van Cle Foundation, Brussels, 1976, P. 74.

(25) Szalai, A. Time Budget Research in Hungary, Budapest, 1975, P. 41.

(26) Anderson, Work and Leisure, London, Routledge and Kegan Paul, 1961, P. 182.

(27) Al - Hassan, Ihsan M. Rise in Standard of Living and Sociological Changes, Iraq Today, No. 82, Vol. IV, Feb, 1979, PP. 14 - 15.



1985